الوضع في الحديث النبوي، أسبابه، وأحكامه، وسبل المحدثين في مواجهته

عبد الفتاح محمد عبد الله عبادي[1]
قسم إسلامية - كلية التربية عدن - جامعة عدن.
أحمد سعيد عبد الله المقشاش[2]
قسم إسلامية - كلية التربية عدن - جامعة عدن

DOI: https://doi.org/10.47372/jef.(2025)19.1.120

الملخص: الوضع في الحديث النبوي أحد الأمور التي ابتليت بها الأمَّة الإسلامية مما عمَّ خطره؛ مما حدى بأهل العلم أن يقفوا في طريقه، والموضوع من الحديث هو المختلق المصنوع، وتختلف طرائق وضع الحديث باختلاف الأغراض، وقد ألف علماء الحديث كتباً جمعوا فيها الأحاديث الموضوعة المنسوبة إلى رسول الله -ﷺ- كذباً وزوراً.
الوضَّاعون خلق كثير اختلفت غاياتهم من الوضع والكذب على رسول الله - ﷺ -، فمنهم من وضع لقصد إفساد الشريعة، ومنهم من وضع تعصباً، وآخر لقصد التقرب إلى الله تعالى وغير ذلك، وتوجد طرائق مختلفة لمعرفة الوضاعين، بينها علماء الحديث في كتبهم.
وقد أجمع العلماء على حرمة الوضع في الحديث، وكذا حرمت روايته، ووضعوا شروطاً لجواز روايته، والوضاع عاصٍ فاسقٍ مرتكب لكبيرة من كبائر الذنوب، إلا أن يستحل حراماً أو يحرم حلالاً فإنه حينئذٍ يكفر، ويحرم العمل الحديث الموضوع. وهكذا فقد قيض الله – سبحانه وتعالى- لهذه الأمة علماء الحديث ونقاده، جابهوا الوضع والوضاعين وتتبعوهم، وكشفوا حالهم، وبذلوا جهوداً عظيمة في سبيل حفظ حديث رسول الله -ﷺ-، وسلكوا سبلاً مختلفة لمجابهة ومقاومة الوضع بقصد الحد من الوضع في الحديث وانتشاره، ثم إن كشف الوضاعين ضرورة دينية، صيانة للشريعة المكرمة من كذب الكذابين، ونصيحة لله – تعالى – ولرسوله-ﷺ-، وللمسلمين، وليس من الغيبة، والوضاعون شر على الدين؛ لأنهم يفسدون الدين من الداخل، ولذا لا يحل لأحد من أهل العلم أن يعلم بالوضاع ثم يسكت عنه.

الكلمات المفتاحية: الوضع في الحديث، أسبابه، أحكامه، مواجهته.

المقدمة: الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً.
أما بعد: فإنَّ السنة النبوية في عهد النبي -ﷺ- كانت مصونة من تقول الكذابين، محفوظة من دجل المنافقين؛ لوجوده -ﷺ- بين ظهراني المسلمين، يقضي على الخرافات والأكاذيب، ولكن بعد موته-ﷺ- وبعد ظهور الفتنة[1] ابتليت الأمة الإسلامية بالوضع في الحديث، ولم يقتصر الوضع في الحديث على الميول السياسية، بل تعداه إلى العبادات وغيرها، وكان الوضع من زنديق يكيد للإسلام، أو من داعية سوء يريد أن يتقرب إلى أهل الأهواء، أو من جاهل لم يخالط قلبه بشاشة الإيمان[2].
وقد بذل المحدثون جهوداً تجاه الوضاعين، وأخذوا عليهم كل مسلك، وقعدوا لهم كل مرصد ميزوا بين الدخيل والأصيل من حديث رسول الله -ﷺ-، ووزنوا الرواة بميزان الجرح والتعديل، وفحصوا عن مروياتهم وأسانيدهم، وعلى الرغم من هذه الجهود، فقد وجد الوضع في الحديث، وبثَّ الوضاعون سمومهم يفسدون عقائد المسلمين ويشككونهم في دينهم، إلا أن المحدثين قاموا بمطاردة الكذابين، والقضاء على أباطيل الأفاكين، وحاربوا الوضاعين بكل سلاح، وسدوا في وجوههم جميع الطرق، فوضعوا القواعد الدالة على وضع الحديث، وكذا كشفوا الوضاعين، والأكاذيب التي اختلقوها، وصنفوا في ذلك الكتب المعروفة بكتب الموضوعات، وأصبحت السنة النبوية، في الصحاح، والجوامع، والمسانيد، والسنن وغيرها معروفة، وصارت الأحاديث المكذوبة غير خافية على أحد من علماء الحديث[3].
قال ابن الجوزي: "لما لم يمكن أحداً أن يزيد في القرآن، أخذ أقوام يزيدون في أحاديث رسول الله -ﷺ- ويضعون عليه ما لم يقل، فأنشأ الله قومًا يذبون عن النقل، ويوضحون الصحيح ويفضحون القبيح، وما يخلي الله منهم عصراً من الأعصار"[4]؛ ولخطر الوضع في الحديث النبوي كان موضوع بحثي هو **"الوضع في الحديث النبوي، أسبابه، وأحكامه، وسبل المحدثين في مواجهته"**.
أهدافُ البحثِ: يهدف البحث إلى:
1- إظهار دور أئمة الحديث، والإفصاح عما بذلوه من جهد، في حفظ الأحاديث النبوية، وما صادفوه من مشقة في كشف الوضاعين للحديث النبوي.
2- التحذير من الأحاديث الموضوعة؛ لم لها من الأثر السيء في الأمة، وكذا التحذير من الوضاعين لهذه الأحاديث.
3- بيان حكم الوضع في الحديث النبوي، وروايته، وشروط روايته، والعمل به، وحكم الوضاع وعقوبته، وبيان طرائقه، ومصادر الحديث الموضوع.
4- معرفة السبل التي من خلالها نتعرف على الرواة الوضاعين، وأسباب وضعهم، وسبل مقاومتهم.
أهمية الموضوع البحث: تكمن أهمية هذا البحث في عدة أمور:

(1) فتنة مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه. ينظر: ونور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص55.
(2) ينظر: محمد محمد أبو زهو: الحديث والمحدثون، ص308، ص481، ونور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص463.
(3) ينظر: محمد محمد أبو زهو: الحديث والمحدثون، ص308، ص481،
(4) ابن عراق: تنزيه الشريعة المرفوعة، ج1 / ص16.

1- كون هذا البحث يتعلق بالأصل الثاني للتشريع الإسلامي، وهي السنة النبوية الشريفة.
2- تكمن أهمية هذا البحث في معرفة طرائق الحديث الموضوع، والكتب التي جمعت الأحاديث الموضوعة، وكذا معرفة الأسباب التي حملت الوضاعين على وضعهم للحديث النبوي ودراستها.
3- أن الوضع في الحديث النبوي أحد الأمور التي ابتليت بها الأمَّة الإسلامية عمَّ خطره، مما حدى بالمحدثين أن يقفوا في طريق الكذابين الوضاعين.
4- تظهر أهمية البحث في الوقوف على أقوال علماء الحديث فيما يتعلق بالوضع في الحديث؛ ليتضح لكل باحث الحق الذي يجب عليه اتباعه، وكذا إبراز جهود علماء الحديث في حفظ السنة النبوية الصحيحة والدفاع عنها.

منهج البحث ومنهجيته: منهجي الذي أتبعه في هذا البحث المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتحليل-غالباً-، من خلال جمع المادة العلمية من مظانها، ثم تحريرها إلى مباحث متنوعة، وإبراز هذه المادة بوجه ملائم، وبأسلوب أرى فيه اليسر والسهولة.

1- عزوت الآيات القرآنيَّة إلى مواضعها من كتاب الله تعالى.
2- خرجت الأحاديث من مصادرها الأصلية، ذاكراً الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث، فإن كان في الصحيحين أو أحدهما أكتفي بذلك، وإن لمن يكن فيهما أو أحدهما، أتتبع ذلك من مظانه من كتب الحديث -ما استطعت- مع ذكر من حكم عليه من علماء الحديث بالصحة أو الضعف أو الوضع.
3- عزوت الأقوال والآثار إلى قائليها بردّها إلى المصادر الأصلية.
4-عزوت إلى المصادر باختصار في الحاشية بذكر اسم المؤلف أو لقبه أو ما اشتهر به، ثم اسم الكتاب، ثم المجلد والصفحة، وأفصل معلوماتها في قائمة المصادر، خشية التكرار.
5- ترجمت الأعلام المذكورين في هذا البحث ترجمة مختصرة في الحاشية، ولا أترجم للأعلام المشهورين – خشية الإطالة ولعدم خفاء حالهم- كالصاحبة رضي الله عنهم، وكذا مشاهير العلماء كالأئمة الأربعة، ومشاهير المحدثين.

خطة البحث: يتكون البحث من مبحث تمهيدي، وثلاثة مباحث، تحت كل مبحث مطلبان كالآتي:

المبحث التمهيدي: التعريف بالحديث الموضوع، وطرائق الوضع، ومصادر الحديث الموضوع، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: تعريف الحديث الموضوع لغة واصطلاحاً.
المطلب الثاني: طرائق الوضع، ومصادر الحديث الموضوع.
المبحث الأول: أسباب الوضع، وطرائق معرفة الوضاعين. وفيه مطلبان:
المطلب الأول: أسباب الوضع في الحديث النبوي.
المطلب الثاني: طرائق معرفة الوضاعين والكذابين.
المبحث الثاني: أحكام الوضع في الحديث، والوضاعين، والعمل بالحديث الموضوع، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: حكم الوضع، ورواية الحديث الموضوع، وشروط جواز روايته.
المطلب الثاني: حكم الوضاع، وعقوبته، وحكم العمل بالحديث الموضوع.
المبحث الثالث: سبل المحدثين في مجابهة الوضاعين، وأسباب كشف المحدثين للوضاعين وبيان حالهم، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: سبل المحدثين في مجابهة الوضاعين.
المطلب الثاني: أسباب كشف المحدثين للوضاعين وبيان حالهم.

المبحث التمهيدي: التعريف بالحديث الموضوع، وطرائق الوضع، ومصادر الحديث الموضوع:

المطلب الأول: تعريف الحديث الموضوع لغة، واصطلاحاً.

الموضوع لغة: اسم مفعول[5] من وضع الشيء يضعه بالفتح، وتأتي مادة (وضع) في اللغة لمعان عدة، منها: الحط، يقال: وضعه، يضعه، وضعاً، بمعنى حطه، ووضع عنه وضعاً: حط من قدره، ووضع عن غريمه: نقص ممّا له عليه شيئاً[6]، ومنه: وضعت المرأة حملها إذا ولدته، ووضع في تجارته إذا خسر فيها[7].

الموضوع اصطلاحاً:عرفه علماء الحديث بعدة تعريفات، منها:

هو الكذب المختلق، المصنوع، المنسوب إلى رسول الله-ﷺ-[8].

وهذا يعني: أن الحديث الموضوع كل ما أضيف كذباً، وزوراً إلى رسول الله -ﷺ -، عمداً كان أو خطأً.

ومنهم من خص الموضوع بالعمد دون الخطأ، فقال: "هو المختلق المصنوع الذي تعمَّد صاحبه الكذب"[9].

وقد جعله العلماء آخر درجات الحديث الضعيف للتقسيم المعرفي فقط بحسب ادعاء واضعه.

والحديث الموضوع في الحقيقة ليس بحديث أصلاً؛ لأن النبي -ﷺ - لم يقله، لكنهم سموه حديثاً بالنظر إلى زعم راويه؛ لأن الذي قاله وافتراه، أو أخطأ فيه، يزعم أن النبي -ﷺ- قاله[10]فسمي حديثه بـ(الموضوع) لانحطاط رتبته دائماً.

المطلب الثاني: طرائق الوضع، ومصادر الحديث الموضوع.

---

(5) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، ج 8 / ص 129.
(6) ينظر: الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ص771.
(7) ينظر: الأزهري: تهذيب اللغة، ج15/ ص 36 .
(8) ينظر: ابن الصلاح: معرفة أنواع علوم الحديث، ص 98، والسخاوي: فتح المغيث، ج1 /ص253، والسيوطي: تدريب الراوي، ج 1/ ص274.
(9) ينظر: ابن تيمية: مجموع الفتاوى، ج1 / ص249.
(10) ينظر: السخاوي: فتح المغيث، ج1 / ص253، ونور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص301.

طرائق الوضع في الحديث:

قد بين العلماء طرائق الواضع في الحديث النبوي:

قال ابن الصلاح: "ثم إن الواضع: ربما صنع كلاماً من عند نفسه فرواه، وربما أخذ كلاماً لبعض الحكماء، أو غيرهم، فوضعه على رسول الله -ﷺ - ، وربما غلط غالط فوقع في شبه الوضع من غير تعمد"[11].

وقال الحافظ ابن حجر: "ثم المروي تارة يخترعه الواضع، وتارة يأخذ كلام غيره كبعض السلف الصالح، أو قدماء الحكماء، أو الإسرائيليات، أو يأخذ حديثاً ضعيف الإسناد فيركب له إسناداً صحيحاً لِيَرُوجَ"[12].

ومن كلام ابن الصلاح وابن حجر –رحمهما الله تعالى - يظهر أن طرائق الوضاعين في وضعهم للحديث كالآتي:

1- تارة يخترعه الواضع كلاماً، وينسبه إلى الرسول -ﷺ -، ويعرف ذلك بإقراره، أو ما نزل منزلة الإقرار كأن يحدث الراوي عن شيخ بحديث لا يُعرف إلا عنده، ثم يُسأل عن مولده، فيذكر تاريخاً معيناً، ثم يتبين من مقارنة تاريخ ولادة الراوي، بتاريخ وفاة الشيخ المروى عنه، أن الراوي ولد بعد وفاة الشيخ[13].

2- وتارة يأخذ كلام غيره: كبعض السلف الصالح، أو قدماء الحكماء، أو الإسرائيليات، فينسبه إلى رسول الله -ﷺ- .

3- أو يأخذ حديثاً ضعيفَ الإسناد، فيركب له إسناداً صحيحاً، لِيَرُوْجَ.

4- أو يغلط غالط فيقع في شبه الوضع من غير تعمد، أي: أن الراوي قد يتوهم فينسب كلام الغير إلى النبي -ﷺ- من دون أن يتعمد الوضع.

5- وقد يأخذ الوضاع حديثاً صحيحاً، ولكنه يزيد فيه زيادة من عنده[14].

مصادر الحديث الموضوع: أي الكتب التي جمعة الحديث الموضوع، فقد عني أئمة الحديث بتأليف الكتب في بيان الأحاديث الموضوعة، وبذلوا في ذلك غاية جهدهم، صيانة للمسلمين من الوقوع في الباطل، وذباً عن الدين الحنيف، وأهم هذه المراجع: (الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير) للجوزقاني، ت:543هـ، و(الموضوعات من الأحاديث المرفوعات) لابن الجوزي، ت: 597هـ، و(المنار المنيف في الصحيح والضعيف) لابن القيم، ت: 751هـ، و(اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) للسُّيوطي، ت:911هـ، و(تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة) لابن عِرَّاق الكناني، ت: 963هـ، و(تذكرة الموضوعات) للفَتَّنِي، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي، ت: 986هـ، و و(المصنوع في معرفة الحديث الموضوع) لعلي القاري الهروي، ت: 1014هـ، (الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة) للشوكاني ت:1250هـ، و(سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة)، للألباني، محمد ناصر الدين(ت: 1420هـ).

المبحث الأول: أسباب الوضع، وطرائق معرفة الوضاعين:

المطلب الأول: أسباب الوضع في الحديث النبوي: الوضَّاعون خلق كثير اختلفت غاياتهم من الكذب والوضع على رسول الله - ﷺ -، "فخلق الله علماء، يذبون ويوضحون الصحيح، ويفضحون القبيح، فهم حراس الأرض، وفرسان الدين، كثرهم الله إلى يوم القيامة"[15]، وقد كشف الأئمة الأحاديث الموضوعة، وكشفوا أصحابها، ووجدوا أن هناك عدة أسباب أدت إلى وضع هذه الأحاديث المكذوبة على رسول الله - ﷺ-، والأسباب كثيرة ونستطيع أن نجعلها تحت صنفين، كل صنف تتفرع عنه أسباب كثيرة، وهذا ما يمكن إيضاحه من خلال الآتي: الصنف الأول: أسباب تعمد الوضع في الحديث النبوي:

1- الزندقة والطعن في الإسلام: وضع الزنادقة[16] الأحاديث، ونسبوها إلى رسول الله-ﷺ-، قصدوا بذلك إفساد الشريعة، وإيقاع الشك، والتلاعب بالدين، والاستخفاف به وعيبه، قال حماد بن زيد[17]: "وضعت الزنادقة على رسول الله -ﷺ- اثني عشر ألف حديث"[18] وفي رواية قال: "وضعت الزنادقة على رسول الله - ﷺ - أربعة عشر ألف حديث"[19].

ومعرفة قدر عددها دليل على تتبع الحفاظ من الأئمة لها ومعرفتهم إياها.

ولما أُخِذَ بعض الوضاعين[20] لتضرب عنقه بسبب وضعه وكذبه على رسول الله -ﷺ-، قال: "وضعت فيكم أربعة آلاف حديث، أحرَّم فيها الحلال، وأحلُّ الحرام"[21]. مثال ذلك حديث أبي هريرة - رضي الله عنه- أن النبي -ﷺ- قال: ((**إذا حدثتم عني حديثاً يوافق الحق فخذوا به، حدثت به، أو لم أحدث به**))[22].

---

(11) ابن الصلاح: معرفة أنواع علوم الحديث، ص408 .
(12) ابن حجر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص110.
(13) ينظر: المناوي: اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر، ج2/ ص40.
(14) ينظر: ابن الملقن: المقنع في علوم الحديث، ص235، والسخاوي: فتح المغيث: ج1 / ص258.
(15) صديق حسن خان القنوجي: الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص 98.
(16) الزنديق من الثنوية: جمعه زنادقة، وهو فارسي معرب، وهو الدهري، القائل بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية، أو يبطن الكفر، ويظهر الإيمان، أو هو معرَّب من: زَنْ دين أي: دين المرأة. ينظر: ابن منظور: لسان العرب، ج10/ ص147، والفيروز أبادي: القاموس المحيط، ص891، والشهرستاني: الملل والنحل، ج1 / ص243.
(17) حماد بن زيد بن درهم الأزدي، الجهضمي، أبو إسماعيل، البصري، ثقة ثبت فقيه، قيل: إنه كان ضريراً، ولعله طرأ عليه؛ لأنه صح أنه كان يكتب، من كبار الثامنة، مات سنة: 179هـ، وله إحدى وثمانون سنة. ينظر: الذهبي: الكاشف، ج1/ ص349، وابن حجر: وتقريب التهذيب، ج 1/ ص178.
(18) العقيلي: الضعفاء، ج1 / ص14، والخطيب: الكفاية في علم الرواية، ص431.
(19) ينظر: ابن الجوزي: الموضوعات، ج1 / ص38.
(20)هو: عبد الكريم بن أبي العوجاء، قال الذهبي: زنديق مغتر، قال ابن عدي: لما أخذ لتضرب عنقه، قال: لقد وضعت فيكم اربعة آلاف حديث أحرم فيها وأحلل، قتله محمد بن سليمان الهاشمي الأمير بالبصرة. ينظر: الذهبي: ميزان الاعتدال، ج2 / ص644، وابن حجر: لسان الميزان، ج4 / ص51.
(21) ابن الجوزي: الموضوعات، ج1 / ص37.

2- فرْط العصبية: الاعتقادية، أو السياسية، أو المذهبية، أو القبلية، أو للجنس، أو اللغة، أو للون، فهناك صنف من الوضاعين وضعوا الأحاديث تعصباً، مثال ذلك ما وضع الشيعة في فضل علي بن أبي طالب – رضي الله عنه– ((**عَلِيٌّ خَيْرُ الْبَشَرِ، فَمَنْ أَبَى فَقَدْ كَفَرَ**))[23].
وقد وضعت الأحاديث في فضل العرب، وفي فضل السودان أو ذمهم، ونحو ذلك، ومنها الأحاديث في فضل القبائل والبلدان كفضل قريش، أو غيرها من البلدان[24].

3 - الوضع لأغراض دنيوية: والأغراض الدنيوية التي حملت الوضاعين على الوضع كثيرة، منها:

أ - التقرب إلى الحكام، والتزلف إليهم رغبة فيما عندهم.

ب - الثناء على حرفة معينة كالخياطة.

ج - الوضع لأجل استجلاب نفع معين[25].

4 - الوضع بقصد التقرب إلى الله -جلَّ وعلا- بذلك الحديث: فبعض جهلة العباد يرون أن من الغيرة على دين الله أن يكذبوا على النبي -ﷺ- ليحثوا الناس على بعض الطاعات، أو يحذروهم من بعض المعاصي، وهؤلاء يتأولون حديث ((**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا**))[26] ويقولون: نحن نكذب له لا عليه، هذا من الجهل بلا شك، وأعظم الوضاعين ضرراً من انتسب إلى الزهد فوضع الحديث احتساباً، يحسبون أنهم يحسنون صنعاً، يضعون أحاديثاً فيها ترغيب وترهيب، وفي فضائل الأعمال، ليعمل بها، ابتغاء وجه الله فيما يزعمون[27].
وقد هيَّأ الله تعالى جهابذة الحديث لكشف هذه الأحاديث الموضوعة وبيانها للأمة.
روى مسلم في مقدمة صحيحه أن يحيى بن سعيد القطان قال: "لم نرَ الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث". وفي رواية: "لم نَرَ أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث"، قال مسلم: "يقول يجري الكذب على لسانهم، ولا يتعمدون الكذب"[28].

5- الوضع لغرض ترقيق القلوب بالقصص والوعظ: أعظم البلاء من القصاص يفعلون ذلك ترقيقاً لقلوب العوام، وترغيباً في الأذكار والأوراد[29]، فقد تولى مهمة الوعظ قُصَّاصٌ أكثرهم لا نصيب لهم من العلم، ولا حظ لهم من الفهم، ولا يَهُمُّهُمْ سوى أن يبكي النَّاسُ في مجالسهم، وأن يتألفوا قلوبهم، فكانوا يضعون القصص المكذوبة وينسبونها إلى النَّبِيِّ - ﷺ -، فكم قد أفسد القصاص من الخلق بالأحاديث الموضوعة! لذا كان السلف يحذرون من القُصَّاص، وقد ألف السيوطي كتاباً أسماه (تحذير الخواص من أكاذيب القصاص) قال فيه: "الفصل السَّابع: فِي إنكار العلماء قَدِيماً على القُصَّاص ما رَوَوْهُ من الأباطيل ..."[30].

6- الوضع لأجل الغلبة والانتصار في المناظرة: إن من أسباب الوضع ما يقع ممن لا دين له عند المناظرة في المجامع من الاستدلال على ما يقوله كما يطابق هواه، تنفيقاً[31] لجلاله، وتقويماً لمقاله، واستطالة على خصمه، ومجيبه للغلب، وطلباً للرئاسة، وفراراً من الفضيحة إذا ظهر عليه من يناظره[32].

7- الوضع لإظهار سعة علمه واطلاعه: من أسبابه تنفيق المُدَّعِي للعلم لنفسه على من يتكلم عنده إذا عرض البحث عن حديث، ووقع السؤال عن كونه صحيحاً، أو ضعيفاً، أو موضوعاً، فيقول من كان في دينه رقه، وفي علمه دغل[33]: هذا الحديث أخرجه فلان، وصححه فلان، وينسب ذلك إلى مؤلفات يقل وجودها، يُظِهر للأمة بأنه قد اطلع على ما لم يطلعوا عليه، وعرف مالم يعرفوه، وربما لم يكن قد قرع سمعه ذلك اللفظ المسؤول عنه قبل هذه المرة، فإن هذا نوع من أنواع الوضع، وشعبة من شعب الكذب، وقد يسمعه من لم يقف على حقيقة حاله، فيعتقد صحة ذلك، وينسب ذلك الكلام إلى رسول الله -ﷺ- ويقول: رواه فلان، وصححه فلان كما قال ذلك المخذول[34].
هذه أبرز الأسباب دفعت أصحابها إلى تعمُّد الكذب في الحديث على رسول الله -ﷺ-.

الصنف الثاني: أسباب الوضع من غير تعمد الوضع في الحديث النبوي:

والأسباب التي أوقعت أصحابها في الكذب من غير تعمُّد له، يمكن إيضاحها من خلال الآتي:

1 - الغفلة: فمنهم من غلب عليهم الزهد؛ فغفلوا عن الحفظ، حتى صار الطابع لكثير من الزهاد الغفلة عن الحفظ.

2- ضياع الكتب، أو احتراقها، والاعتماد على الحفظ المجرد: فمنهم من ضاعت كتبه أو احترقت فصار يحدث من حفظه فيغلط ويهم.

3 - الاختلاط: فمن الثقات من حدث بعد أن اختلطت عقولهم في آخر أعمارهم فخلطوا في رواياتهم.

---

(22) أخرجه العقيلي في "الضعفاء" وقال: "وليس لهذا اللفظ عن النبي -صلى الله عليه وسلم- إسناد يصح ..."، ج1 / ص32، وقال يحيى بن معين: "هذا الحديث وضعه الزنادقة". ابن الجوزي: الموضوعات، ج1 / ص258.
(23) أخرجه ابن عدي في الكامل، ج4/ص10، قال الذهبي: "لعن الله من وضعه"، تلخيص كتاب الموضوعات: ص115.
(24) ينظر: ابن أبي حاتم: علل الحديث، ج6/ص426، وابن الجوزي: الموضوعات، ج 2/ ص41-232، والشوكاني: الفوائد المجموعة، ص417.
(25) من أراد زيادة التوسع في هذا الأمر، ينظر: ابن حبان المجروحين: ج1/ص66، وابن الجوزي: الموضوعات، ج3/ ص78، وعلي القاري: الأسرار المرفوعة، ص410، ونور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، ص305.
(26) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: بدء الوحي. باب: ما يكره من النياحة على الميت، عن المغيرة - رضي الله عنه، حديث رقم (1291)، ج2/ ص102، ومسلم في مقدمة صحيحه، باب: في التحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، حديث رقم (4) ج1 / ص7.
(27) ينظر: ابن الصلاح: معرفة أنواع علوم الحديث، ص99، والسيوطي: تدريب الراوي، ج1 / ص281.
(28) مقدمة صحيح مسلم. باب: الكشف عن معايب رواة الحديث، ج1 / ص13، رقم (44، 45)
(29) المناوي: اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر، ج2/ ص55.
(30) ص142.
(31) ترويجاً، نَفَّقَ السِّلْعَةَ تَنْفِيقاً: روّجَها ورغّب فيها. ينظر: الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ص1196، ومرتضى الزبيدي: تاج العروس، ج26/ ص434.
(32) ينظر: الشوكاني: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص427.
(33) الدَّغل: دَخَلٌ فِي الأَمر مُفسد، وأَدْغل فِي الأَمر: أَدخل فيه ما يُفْسِدهُ وَيُخَالِفهُ. ينظر: ابن سيدة: المحكم والمحيط الأعظم، ج5/ ص465، ومرتضى الزبيدي: تاج العروس، ج28 / ص489.
(34) ينظر: الشوكاني: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، ص427.

4 - الخطأ سهواً: لكن مع عدم الرجوع إلى الصواب عندما يتبين له الصواب، أنفة من أن ينسب إلى الوضع[35].

هذه هي الأسباب التي دعت الوضاعين إلى وضع الحديث، واختلاقه على رسول الله -ﷺ- من غير تعمد له.

المطلب الثاني: طرائق معرفة الوضاعين والكذابين: لقد اهتم علماء الحديث بحديث رسول الله -ﷺ- وكان من جملة هذا الاهتمام، التنقيب عن أحوال رواة الأحاديث وصفاتهم، فميزوا الصادق من الكاذب، والثقة من الضعيف.

وكذا عَمَدُوا إلى تنقية مرويات المتهمين بالوضع أو الكذب في الحديث النبوي، وللعلماء في معرفة الوضاعين والكذابين في الحديث النبوي طرائق من ذلك:

أ- أن يعترف الراوي بأنه كذَّاب، والاعتراف سيد الأدلة، وأن يقرَّ باختلاقه فيما روى، وفي مثل هذا يقول أبو جزي[36] للجالسين حوله وهو مريض: "أشهدكم أني وضعت من الحديث كذا وكذا، وإني أستغفر الله منها وأتوب إليه"[37].

ب- وجود قرينة تقوم مقام الاعتراف بالوضع، كالرواية عن شيخ لم يلقه، أو يروي عن شيخ في بلد لم يرحل إليه، أو يروي عن شيخ ولد الراوي بعد وفاته، أو توفي هذا الشيخ والراوي صغير لا يدرك[38]. كما ادَّعَى مَأْمُون بن أحمد السّلمِيّ الهَرَوِيُّ[39] أنَّه سمع من هشام بن عمَّار[40]، قال ابن حِبَّان: قلت له يوماً: "متى دخلت الشَّام، قال: سنة خمسين وَمِائَتَيْنِ، فقلت: فإن هِشَام بن عمار الَّذي تروي عنه مات فِي سنة خمس وَأَرْبَعين وَمِائَتَيْنِ، فقال: هذا هِشَام بن عمار آخر"[41].

وقال الحاكم أبو عبدالله: "لما قدم علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكَشِّي[42] وحَدَّثَ عن عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ[43]، سألته عن مولده، فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين، فقلت لأصحابنا: سمع هذا الشيخ من عبد بن حُمَيْد بعد موته بثلاث عشرة سنة"[44].

ج- يعرف الكذَّاب بالبحث عنه، والنظر فيما قيل فيه من قدح، قال ابن الجوزي: "وإنما يعرف الكذاب من نَقَلة الحديث بالبحث عنه، والنظر فيما قيل فيه من قدح، وقد تورع جماعة من جهلة المتزهدين عن سماع القدح في الكذابين، قالوا: هذا غيبة، ولم يعلموا أنه قصد لتصحيح الصحيح وإفساد الفاسد، ولولا جهابذة النقل لأدخل في الشريعة ما يفسدها، ولقد أدخلوا وبالغوا، غير أن الله تعالى لا يخلي كل زمن من ناقد ينفي عن الحديث كذب الكذابين، وتحريف الجاهلين حفظاً لشريعته، والله غالب على أمره"[45].

وقد كان لأئمة الجرح والتعديل القدرة على معرفة الكذَّابين من رواة الحديث كما يعرف الطبيب المجنون من الناس، وذلك لطول المجالسة أو المناظرة والخبرة، قيل: لعبدالرحمن بن مهدي: كيف تَعرِفُ الكَذَّابَ؟ قال: "كما يَعْرِفُ الطبيبُ المجنون"[46].

فالوضاعون وإن خفي حالهم على كثير من الناس، فإنه لم يخف على جهابذة الحديث ونقاده، وقد قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعة، فقال: "تعيش لها الجهابذة"[47].

المبحث الثاني: أحكام الوضع في الحديث، والوضاعين، والعمل بالحديث الموضوع:

المطلب الأول: حكم الوضع، ورواية الحديث الموضوع، وشروط جواز روايته.

أ- حكم الوضع في الحديث النبوي: الوضع في الحديث النبوي أحد الأمور التي ابتليت بها الأمَّة الإسلامية عمَّ خطره، مما حدى بأهل العلم أن يقفوا في طريقه، فالكذب والافتراء على رسول الله -ﷺ- حرام، وهو من أكبر الكبائر، وأقبح القبائح بإجماع المسلمين الذين يعتد بهم في الإجماع، وذلك لورود الأحاديث الصحيحة، المشتملة على الوعيد الشديد لمن كذب عليه - ﷺ- متعمداً، منها قوله - ﷺ -: **((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ))**[48].

وسواء كان الكذب عليه في الأحكام، أوفي فضائل الأعمال، أو الترغيب والترهيب، أو المواعظ، أو غيرها، لعموم قوله: **((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ))**، فلم يفرق بين ما كان من الأحكام وبين ما كان غيرها.

وقد ذكر العلماء حكم الوضع في الحديث، ونقلوا الأجماع على تحريمه، منهم:

---

(35) ينظر: ابن الحوزي: الموضوعات، ج1/ ص36، والقاسمي: قواعد التحديث، ص153.

(36) هو نصر بن طريف، الباهلي، البصري، القَصَّاب، ضَعَّفَهُ غيرُ واحدٍ، واتَّهَمه آخرون بالوضع والكذب. ينظر: البخاري: التاريخ الكبير، ج8/ ص105، والذهبي: ميزان الاعتدال، ج4/ص251.

(37) العقيلي: الضعفاء، ج4 / ص296، و ابن الجوزي: الموضوعات، ج1 / ص50.

(38) ينظر: ابن حجر: التلخيص الحبير، ج1/ ص38.

(39) مأمون بن أحمد السلمى، أتى بطامات وفضائح، قال ابن حبان: "كان دجالاً من الدجاجلة". ينظر: ابن حبان: المجروحين، ج3 / ص45، والذهبي: ميزان الاعتدال، ج3 / ص429.

(40) هشام بن عمار أبو الوليد السلمي، الدمشقي، المقرئ الحافظ، خطيب دمشق وعالمها، مات سنة: 245ه. ينظر: الذهبي: الكاشف، ج2 / ص337، وابن حجر: تقريب التهذيب، ج2 / ص573.

(41) ابن حبان، المجروحين، ج3/ ص45.

(42) محمد بن حاتم بن خزيمة الكَشِّي، ورد نيسابور، وحدث عن عبد بن حميد، فاتهم في ذلك، روى عنه الحاكم، وقال: كذاب. ينظر: الذهبي: ميزان الاعتدال، ج3 / ص503.

(43) عبد بن حميد بن نصر وقيل: الكَسِّي –بمهملة-، قال الذهبي: "الكسي على الأصح، وقيل: الكَشِّي بالمعجمة"، أبو محمد، اسمه عبدالحميد، ثقة حافظ، من الحادية عشرة، ت: 249ه. ينظر: الذهبي: الكاشف، ج1 /ص676، وابن حجر: تقريب التهذيب، ج2 / ص368.

(44) الحاكم أبو عبد الله: المدخل إلى كتاب الإكليل، ص61.

(45) ابن الجوزي: كشف المشكل من حديث الصحيحين، ج1 / ص 1044.

(46) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ج1 / ص252.

(47) ابن عدي: الكامل، ج1 / ص192.

(48) سبق تخريجه ص9.

النووي حيث قال: "لا فرق في تحريم الكذب عليه - ﷺ- بين ما كان في الأحكام، وما لا حكم فيه: كالترغيب والترهيب، والمواعظ وغير ذلك، فكله حرام من أكبر الكبائر، وأقبح القبائح بإجماع المسلمين الذين يعتد بهم في الإجماع، خلافاً للكَرَّامية الطائفة المبتدعة في زعمهم الباطل أنه يجوز وضع الحديث في الترغيب والترهيب[49]"[50].

- **وقال الحافظ ابن حجر**: "وكل ذلك حرام بإجماع من يُعْتَدُّ به، إلا أن بعض الكَرَّامية، وبعض المتصوفة[51]، نقل عنهم إباحة الوضع في الترغيب والترهيب، وهو خطأٌ من فاعله، ...، واتفقوا على أن تعمد الكذب على النبي - ﷺ- من الكبائر"[52].

والخلاصة أنه قد صرح الفقهاء والمحدثون بأجمعهم أن الكذب والوضع على النبي -ﷺ- من أكبر الكبائر[53]، وأنه حرام بإجماع من يُعْتَدُّ به، سواء كان الوضع في الأحكام، أو في غير الأحكام.

ب- حكم رواية الحديث الموضوع: لا يجوز لأحدٍ من الناس رواية الحديث الموضوع بإجماع العلماء، ولا يحل لمن علم كونه موضوعاً أو غلب على ظنه وضعه روايته. وكذلك يحرم ذكره ونقله، ويحرم التساهل فيه سواء كان في الأحكام، أو القصص، أو الترغيب والترهيب، أو غير ذلك، ويحرم التقليد في ذكره ونقله إلا إن كان منبهاً عنه.

قال الخطيب البغدادي: "يجب على المحدث أن لا يروي شيئاً من الأخبار المصنوعة، والأحاديث الباطلة الموضوعة، فمن فعل ذلك فقد باء بالإثم المبين، ودخل في جملة الكذابين كما أخبر الرسول-ﷺ-"[54].

وأما من رواه مبيناً حاله، وذكره منبّهاً على وضعه: فإن ذلك جائز، "ومن روى حديثاً موضوعاً على سبيل البيان لحال واضعه، والاستشهاد على عظيم ما جاء به، والتعجب منه، والتنفير عنه: ساغ له ذلك، وكان بمثابة إظهار جرح الشاهد في الحاجة إلى كشفه، والإبانة عنه"[55]. وقال ابن الصلاح: "ولا تحل روايته، لأحد علم حاله في أي معنى كان، إلا مقروناً ببيان وضعه"[56].

وقال النووي: يحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعاً، أو غلب على ظنه وضعه، فمن روى حديثاً علم أو ظن وضعه، ولم يبين -حال روايته- وَضْعَه، فهو داخل في هذا الوعيد، مندرج في جملة الكاذبين على رسول الله - ﷺ-، ويدل عليه قوله- ﷺ-: **((مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ، يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ))**[57][58].

والظاهر من كلام العلماء أنه يحرم رواية الحديث الموضوع، إلا أن يُبيّنه الراوي للناس ليحذروه، وليحذره من يغتر به من الجهلة والعوام والرعاع، وليس العجب من جرأة الكذاب على الله وعلى رسوله-ﷺ-، وإنما العجب ممن يدخل هذه الأحاديث الموضوعة في كتب العلم من التفسير وغيره، ولا يُبَيِّن حالها للناس[59].

ونقل بعض العلماء الإجماع على تحريم رواية الحديث الموضوع، منهم:

الحافظ ابن حجر فإنه قال: " واتفقوا على تحريم رواية الموضوع إلا مقروناً ببيانه"[60].

والخلاصة أن من روى حديثاً موضوعاً لا يخلو من أحد أمور ثلاثة:

الأول: أن يجهل أنه موضوع، فلا إثم عليه، لكن لا يؤمن عليه العقاب في تركه البحث عن حال ما يحدث به.

الثاني: أن يكون القصد من روايته للحديث بيان حاله، وتنبيه الناس عليه، فهذا مأجور.

الثالث: أن يرويه من غير بيان لحاله مع علمه بأنه موضوع فهو مأزور وآثم[61].

ج- شروط جواز رواية الحديث الموضوع:

اشترط العلماء لجواز رواية الحديث الموضوع شروطاً، منها:

1 - أن يكون مقروناً ببيان وضعه.

2 - أن تكون روايته على سبيل القدح فيه؛ ليحذره من يغتر به من الجهلة والعوام.

3- أن يكون القصد من روايته التعليم والتمثيل.

4 - أن يكون القصد من روايته الامتحان، لكن بشرط أن يبين الممتحن أن هذا الحديث موضوع في الحال.

5- أن تكون روايته على جهة التعجب.

6- أن يكون القصد من روايته التنفير عنه[62].

---

(49) الكَرَّامية: هي فرقة عقدية، مذهبهم في الإيمان: أنه قول باللسان فقط، وتنسب الكرامية إلى محمد بن كرام السجستاني، وقد جوزوا الوضع في الحديث في الترغيب والترهيب. ينظر: ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج4 / ص155، والشهرستاني: الملل والنحل، ج1 / ص107.

(50) النووي: شرح صحيح مسلم، ج1 / ص70 - 71.

(51) اختلف في اشتقاق الصوفية على أقوال كثيرة، وأرجحها أنه نسبة إلى الصوف، وقد كان بداية التصوف عبارة عن تمسك بالأخلاق، والزهد في الدنيا، ثم انحرف مفهومه إلى الانقطاع عن الدنيا والعلم، ثم انحرف إلى عقائد باطلة كالحلول والاتحاد، وترك الواجبات، وفعل المحرمات. ينظر: ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج4 / ص21، وإحسان إلهي ظهير: التَّصوُّفُ المنشأ وَالمصادر: ص34-35.

(52) ابن حجر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص111.

(53) ينظر: اللكنوي: الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، ص21.

(54) الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج2/ص98.

(55) المصدر السابق.

(56) ابن الصلاح: معرفة أنواع علوم الحديث، ص98.

(57) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب: وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين. حديث رقم (1)، ج1 / ص7.

(58) ينظر: النووي: شرح صحيح مسلم، ج1 / ص71.

(59) ينظر: الذهبي: الموقظة، ص45، وابن القيم: نقد المنقول، ص69، وابن كثير: اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث، ص61.

(60) ابن حجر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص 111.

(61) ينظر: الشقاري: الآثار السيئة للوضع في الحديث، ص122.

المطلب الثاني: حكم الوضاع، وعقوبته، وحكم العمل بالحديث الموضوع.

أ- حكم الوضَّاع:

اتفق العلماء على أن الوضاع إن وضع الحديث بغرض أن يحل الحرام أو يحرم الحلال أنه يكفر؛ لأنه يستحل ما حرمه الله ويحرم ما أحله الله، وكذا إن وضع بقصد تغيير الشرائع[63]، ولكنهم اختلفوا في من وضع مطلقاً، أو وضع بدون أن يكون له غرض في إباحة حرام أو تحليل حرام، كالترغيب والترهيب ونحوها، هل هو مسلم فاسق عاص أم أنه خرج بتعمده الوضع والكذب على رسول الله -ﷺ- من ملة الإسلام؟ فذهب أبو محمد الجويني[64] إلى أن من تعمد الكذب على النبي - ﷺ- يكفر كفراً يخرجه عن ملة الإسلام، وكذلك مال إلى تكفير من تعمد الكذب على رسول -ﷺ- الإمام ناصر الدين ابن المنيَّر[65]، وعدَّ الحافظ ابن حجر تكفير من تعمد الكذب على النبي- ﷺ- مبالغة[66]. وقد بين الحافظ ابن حجر وجه تكفير من تعمد الكذب عليه - ﷺ-، فقال: "ووجهه بأن الكاذب عليه في تحليل حرام مثلاً لا ينفك عن استحلال ذلك الحرام، أو الحمل على استحلاله، واستحلال الحرام كفر، والحمل على الكفر كفر، وفيما قاله نظر لا يخفى ..."[67]. وذهب جمهور أهل العلم إلى أن من تعمد الكذب على النبي - ﷺ- فإنه مرتكب لفاحشة عظيمة وموبقة كبيرة، ولكنه لا يكفر بهذا الكذب إلا أن يستحله، وممن اختار هذا القول النووي[68]، والحافظ ابن حجر[69]، والسخاوي[70]، والسيوطي[71].

والأقرب إلى الصواب أن من تعمد الكذب على النبي - ﷺ- فهو مرتكب لكبيرة من الكبائر، ولكنه لا يكفر بها إلا أن يستحل الكذب عليه - ﷺ- دون تأويل ولو فاسداً.

ب- عقوبة الوضاع:

اختلفت وجهة نظر العلماء في العقوبة التي يستحقها الوضاع الذي يختلق الأحاديث وينسبها إلى رسول - ﷺ- كذباً وزوراً، أو الذي يحدث بالأحاديث الموضوعة مع علمه أنها موضوعة.

فمن العلماء من استباح دم الوضاع الذين يفتري الكذب على رسول الله - ﷺ- عمداً، من هؤلاء العلماء:

أبو محمد الجويني فإنه قال: "من كذب على رسول الله -ﷺ- عمداً كفر، وأريق دمه"[72].

ولم يرد دليل من القرآن أو السنة، يدل على استباحة دم من كذب على رسول الله-ﷺ-، والأصل حرمة دم المسلم حتى يدل الدليل على استباحة دمه، بل قال رسول-ﷺ: **((لاَ يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، إِلاَّ بِإِحْدَى ثَلاَثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ الْجَمَاعَةِ))**[73]، وليس من هؤلاء الذين أباح رسول الله -ﷺ- دماءهم الوضاع أو الكذاب عليه-ﷺ-.

وذهب فريق آخر من العلماء إلى أن الوضَّاع الذي يفتري الكذب على رسول الله -ﷺ- عمداً، أو يحدث بهذه الأحاديث الموضوعة أنه يستحق الضرب، أو الحبس الطويل، ومن هؤلاء:

البخاري، فقد نقل الذهبي أنه قال: "من حدث بهذا[74] استوجب الضرب الشديد، والحبس الطويل"[75].

وقال السيوطي: "إن من أقدم على رواية الأحاديث الباطلة يستحق الضرب بالسياط، ويهدّد بما هو أكثر من ذلك"[76].

ومن العلماء من رأى هجر الوضاعين، وترك السلام عليهم، والامتناع من رد السلام عليهم، وترك عيادتهم إذا مرضوا، والصلاة عليهم، وشهود جنائزهم، وعدم الاستغفار لهم، واغتيابهم في الله، ويُستعدى عليهم عند الحاكم، ويحكم عليه بالمنع من رواية ذلك، ويشهد عليه، كل ذلك عقوبة لهم، لكذبهم في الحديث، ووضعهم على رسول - ﷺ-.

فقد كان سفيان الثوري بمكة، "فمات عباد بن كثير[77]، فلم يشهد سفيان جنازته"[78]. وفي رواية: "لما مات لم يصل عليه"[79].

---

(62) ينظر: ابن الصلاح: معرفة أنواع علوم الحديث: ص98، والصنعاني: توضيح الأفكار، ج2 / ص53، والشقاري: الآثار السيئة للوضع: ص122.
(63) ينظر: الملا علي القارئ: شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص 452.
(64) هو عبدالله بن يوسف، والد إمام الحرمين، كان أماماً في الفقه، -شافعي المذهب-، والأصول، والأدب، والعربية، تصدّر بنيسابور للفتوى، والتدريس، والتصنيف له: (التبصرة) و(السلسلة) وغيرها، ت: 438هـ. ينظر: ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج8 / ص59، والذهبي: سير أعلام النبلاء، ج17 / ص618.
(65) ينظر: ابن حجر: فتح الباري، ج1 / ص202، والإمام ناصر الدين ابن المنير: هو العلامة أحمد بن محمد بن منصور أبو العباس، برع في الفقه، والأصول، والعربية، وغيرها، له تصانيف كثيرة، منها: (تفسير حديث الاسراء)، و(الانتصاف من الكشاف)، ت: 683هـ. ينظر: الكتبي: فوات الوفيات، ج1/ ص149، وابن العماد: شذرات الذهب، ج 5/ ص381.
(66) ينظر: ابن حجر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص111.
(67) فتح الباري، ج1 / ص202.
(68) ينظر: شرح صحيح مسلم، ج1 / ص69.
(69) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص111.
(70) ينظر: فتح المغيث، ج1 / ص337.
(71) ينظر: تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، ص64.
(72) النووي: شرح صحيح مسلم، ج1 / ص69.
(73) أخرجه البخاري -واللفظ له- في صحيحه، كتاب: بدء الوحي، باب: قول الله تعالى: چ ﮎ ﮏ چ [المائدة:45]، حديث رقم(6878)، ج9/ ص6، ومسلم في صحيحه، كتاب: القسامة، باب: ما يباح به دم المسلم، ج5/ ص106، حديث رقم (4468).
(74) يعني حديث: ((لإيمان لا يزيد ولا ينقص))، أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات، وقال: هذا حديث موضوع، من موضوعات أحمد بن عبدالله الجويباري. ج1/ ص132.
(75) الذهبي: ميزان الاعتدال، ج4/ ص21، وابن حجر: لسان الميزان، ج5 / ص354.
(76) السيوطي: تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، ص109.
(77) عباد بن كثير الثقفي البصري، متروك، قال أحمد: روى أحاديث كذب، من السابعة، مات بعد الأربعين. الذهبي، الكاشف، ج1 / ص531، وابن حجر: تقريب التهذيب، ج2/ ص290.
(78) ابن حبان: المجروحين، ج2 / ص167.

وأما شعبة بن الحجاج فقد قال الشافعي: كان يجئ إلى الرجل فيقول: "لا تحدث وإلا استعديت عليك السلطان"[80].

وقال الخطيب: "وأما إذا كشف الراوي قناعه، وأسقط في تخرص الكذب حياءه، فيجب إنهاء أمره إلى السلطان، والاستعانة في النكير عليه بمن وجد من الأعوان"[81].

وقال السيوطي: "ويزجر، ويهجر، ولا يسلم عليه، ويغتاب في الله، ويُستعدى عليه عند الحاكم، ويحكم عليه بالمنع من رواية ذلك، ويشهد عليه"[82]. ومن العلماء من لم يستعن بالسلطان واستعدى على الوضاع بنفسه:

قال عبد الملك الجُدِّيُّ: "رأيت شعبة مغضباً، فقلت: مه يا أبا بسطام، قال: فأراني طينة في يده، قال: أستعدي على جعفر بن الزبير[83]؛ فإنه يكذب على رسول الله -ﷺ-"[84].

ومن الكذابين من عُوْقِب بتمزيق، أو تحريق، أو تخريق كتبه عندما تبين للعلماء كذبه، وممن عوقب بذلك: عمر بن هارون البلخي[85] فقد: "مزقوا عليه الكتب"[86].

ومنهم أيضاً: عبدالله بن محمد القزويني[87] فإنه: "خلط في الآخر، ووضع أحاديث على متون معروفة، وزاد في نسخ مشهورة، فافتضح وحرقت الكتب في وجهه"[88].

ومنهم: الحسن بن الفضل بن السمح[89] فقد "أكثر الناس عنه، ثم انكشف، فتركوه، وخرقوا حديثه"[90].

هكذا تنوعت عقوبة الوضاعين، حفاظاً على الأحاديث الثابتة، ونفي الأحاديث الكاذبة، وردعاً للكذابين؛ ليكفوا عن الكذب في حديث رسول لله -ﷺ -، أو نقل الأحاديث المنسوبة إليه كذباً وزوراً، فعوقبوا بشتى أنواع العقوبات، إذ روعي فيها نفوسهم، ومدى تأثرهم بهذه العقوبة، فعوقب كل وضاع بما يُظَّن أنه ينزجر ويكف عن الوضع[91].

ج- حكم العمل بالحديث الموضوع:

كما أنه يحرم وضع الحديث على رسول -ﷺ-، ولا تحل رواية الحديث الموضوع، فكذلك يحرم العمل بما أفاده الحديث الموضوع، وقد اتفق العلماء على حرمة العمل بالحديث الموضوع واعتقاده؛ لأن العمل به عمل بما لم يأذن به رسول - ﷺ- وإحداث في الدين، وقد قال رسول الله - ﷺ-: ((**مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**))[92]، وقال رسول الله - ﷺ-: ((**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ**))[93]، وقال رسول الله -ﷺ - : ((**وَشَرُّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ**))[94]. **قال اللكنوي**: "اعلم أنه قد صرح الفقهاء، والمحدثون بأجمعهم في كتبهم، بأنه تحرم رواية الموضوع، وذكره، ونقله، والعمل بما فَادَه مع اعتقاد ثبوته، إلا مع التنبيه على أنه موضوع"[95].

المبحث الثالث: سبل المحدثين في مجابهة الوضاعين، وأسباب كشف المحدثين للوضاعين وبيان حالهم:

المطلب الأول: سبل المحدثين في مجابهة الوضاعين: إن الله – سبحانه وتعالى- قد قيض لهذه الأمة علماء أجلاء، أمناء مخلصين، قاوموا الوضع والوضاعين وتتبعوهم، وكشفوا حالهم، وميزوا بين الصحيح والسقيم، وبذلوا جهوداً عظيمة في سبيل حفظ حديث رسول الله -ﷺ-، ومن تلك السبل التي سلكها العلماء لمواجهة الوضع:

1- التثبت في الرواية: كان الصحابة - رضي الله عنهم - يثق بعضهم ببعض، ويروي بعضهم عن بعض دون الحاجة إلى السؤال عمن أخذ إذا أُمِن اللبس والخطأ والوهم؛ لأن الصحابة كلهم ثقات عدول[96].

ولكن لما وقعت الفتنة بعد مقتل عثمان- رضي الله عنه-، وتفرق المسلمون شيعاً وأحزاباً، ضعفت هذه الثقة، وعندئذ لم يقبل المحدثون الرواية من كل أحد، بل كانوا يجتهدون في التثبت والتحري بكل وسيلة تضمن صحة المروي وضبط ناقله، ولا يأخذون الحديث إلا من أهله، حتى صار التثبت قاعدة عامة في قبول الرواية عندهم.

---

(79) ابن حجر: تهذيب التهذيب، ج5 / ص 88.
(80) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج1/ ص127.
(81) الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج4 / ص238.
(82) المصدر السابق، ص109.
(83) جعفر بن الزبير الحنفي، أو الباهلي، الدمشقي، نزيل البصرة، متروك الحديث، وكان صالحاً في نفسه، من السابعة، مات بعد الأربعين. ينظر: الذهبي: الكاشف، ج1/ ص294، وابن حجر: تقريب التهذيب، ج1 / ص140.
(84) العقيلي: الضعفاء، ج 1 / ص 182. وابن عدي: الكامل، ج 2 / ص 134 .
(85) عمر بن هارون البلخي بن يزيد الثقفي، مولاهم البلخي، كان حافظاً من كبار الحفاظ، متروك، من كبار التاسعة، مات سنة: 194ه. ينظر: الذهبي: الكاشف، ج2 / ص70، وابن حجر: تقريب التهذيب، ج2 / ص417.
(86) ابن حبان: المجروحين، ج 2 / ص 90، والذهبي: سير أعلام النبلاء، ج17 / ص282.
(87) عبد الله بن محمد القزويني، كان يفهم الحديث، ويحفظ ويملي، فتجمع إليه الحفاظ، ثم خلط، ووضع أحاديث، فافتضح، وسقط جاهه، ت: 315. ينظر: الذهبي: ميزان الاعتدال، ج2/ص495، ومحمد بن زبر: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، ج2/ص642.
(88) الذهبي: ميزان الاعتدال، ج2 / ص495، وابن حجر: لسان الميزان، ج3 / ص345.
(89) الحسن بن الفضل بن السمح أبو علي الزعفراني البوصراني، ت: 258ه. ينظر: ابن الجوزي: الضعفاء والمتروكين، ج1 / ص208، والذهبي: ميزان الاعتدال، ج1 / ص517.
(90) الذهبي: ميزان الاعتدال، ج1 / ص517 .
(91) ينظر: عمر حسن فلاته: الوضع في الحديث، ج3 / ص368.
(92) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الأقضية، باب: نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، حديث رقم (4590)، ج5 / ص132،.
(93) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الصلح، باب: إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، حديث رقم (2697)، ج3 / ص241، ومسلم في صحيحه، كتاب: الأقضية، باب: نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، حديث رقم (4589)، ج 5 / ص132.
(94) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الجمعة، باب: باب تخفيف الصلاة والخطبة، حديث رقم (2042)، ج3/ ص11.
(95) اللكنوي: الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، ص21.
(96) ينظر: ابن الصلاح: علوم الحديث، ص56.

قال مالك بن أنس: "أدركت هذا المسجد وفيه سبعون شيخاً ممن أدرك أصحاب رسول-ﷺ، فلم نحمل الحديث إلا عن أهله"[97].
فالثقة هي المعتمد عليها في الخبر، فإذا وجدت قبل الخبر[98]، فصارت الثقة بالراوي هي مدار قبول الرواية عند المحدثين، وكان قصد الأئمة من قصرها عليهم أخذ حديث رسول الله-ﷺ- من أهله الذين لا يتطرق إلى رواياتهم الخطأ أو الوهم، فضلاً عن الوضع والكذب؛ ولذا منعوا من الرواية عن غير الثقات، لعدم الأمن من وقوعهم في الخطأ، أو الوهم في رواياتهم، بل والكذب والوضع من قبلهم[99].

2- **الاهتمام بالإسناد**:

كان العلماء لا يسألون عن الإسناد حتى وقعت الفتنة التي نشأ معها الوضع، وظهر الوضَّاعون، فصاروا يسألون عن الرجل، فإن كان من أهل السنة أخذوا حديثه، وإن كان من أهل البدعة ردوا حديثه، قال محمد بن سيرين: ((لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع، فلا يؤخذ حديثهم))[100]. ولكون الإسناد من الدين فقد قام العلماء بواجب المحافظة على السنة واجتهدوا في ذلك، فعنوا بالإسناد واهتموا به، وفحصوا أحوال الرواة، فعن طريق النظر في الإسناد يُعْرَف الصحيح من الضعيف، ويُنفى الكذب عن حديث رسول الله-ﷺ-.
ومن هنا رأى الأئمة النقاد أن من الطرائق الكفيلة لمقاومة الوضع ومحاربة الوضاعين العناية بالإسناد، فكانوا يطلبون الإسناد قبل المتن، قال هشام بن عروة: "إذا حَدَّثَكَ رجل بحديث، فقل: عمن هو، وممن سمعته، فإن الرجل يحدث عن آخر دونه"[101].
وقال عبد الله بن المبارك: ((بيننا وبين القوم القوائم))، يعني الإسناد[102]، وقال: ((الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء))[103]. وعدُّوا طلب الإسناد أمر دينياً، يلزم كل مشتغل بالحديث الأخذ به.
قال محمد بن سيرين: ((إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم))[104].
ولكون الإسناد مانعاً قوياً من أن ينسب الوضَّاعون إلى رسول الله -ﷺ- ما يشاؤون من الأحاديث، ووسيلة لكشف ما نسبوا من الأحاديث كذباً وزوراً إليه-ﷺ- اعتنى به العلماء.

3- الامتناع من الرواية عن الوضاعين:

أجمع العلماء على حرمة رواية الحديث الموضوع، وأنه لا يحل لمن علم كونه موضوعاً أو غلب على ظنه وضعه روايته، كما يحرم ذكره ونقله، والتساهل فيه سواء كان في الأحكام أو غيرها، إلا أنه يجوز إذا كان الغرض من ذلك بيان حاله للناس[105].
وكان المحدثون ينهون تلاميذهم من كتابة أحاديث الوضاعين، ويحذرونهم من سماعها[106].
والقصد من الامتناع من الرواية عن الوضاعين: هو إذهاب أحاديثهم وإسقاطها، والقضاء على الأحاديث الموضوعة.

4- نقد الرواة، وتتبع الكَذَبة، وفضحهم، وكشف أمرهم:

من الجهود التي بذلها المحدثون في مقاومة الوضع، نقد الرواة وتتبع كذب الكذابين، وكشف أمرهم، فتتبعوا الرواة ودرسوا حياتهم وتاريخهم وسيرهم[107]، فأظهروا حالهم، وفضحوهم وشهروا بهم حتى يعرف الناس حديثهم، وحتى يحملوا هؤلاء الكذابين على ترك الوضع على رسول الله-ﷺ-.
ورأوا أن نقد الرواة، وبيان حالهم، ضرورة دينية، وليس من الغيبة، بل واجب ديني؛ لصيانة الشريعة المكرمة من كذب الكذابين، وأن ذلك من النصيحة لله – تعالى –، ولرسوله-ﷺ-، والمسلمين[108].
وكان غرض المحدثين من هذه الطريق، الوصول إلى الأحاديث الثابتة، وصيانة الشريعة المكرمة، ورد الأحاديث الموضوعة، وكذلك زجر الوضاعين وحملهم على الكف عن الوضع، وترك الكذب على رسول الله-ﷺ-. وقد صنف العلماء كتباً في الجرح والتعديل نقدوا فيها الرواة، ودرسوا حياتهم، وتاريخهم، وسيرهم، وتتبعوا كذب الكذبة، فأظهروا حالهم، وكشفوا أمرهم[109].

5- جمع الأحاديث الثابتة:

كانت الأحاديث الثابتة مدونة في صدور الرجال، ومسطرة في بطون الصحف، وكانت تلك الصحف مع الصحابة -رضي الله عنهم-، وكان أولئك الصحابة -رضي الله عنهم- قد انتشروا في أنحاء العالم الإسلامي، وحين ظهرت الفتنة، ظهرت الأحاديث الموضوعة، وانتشرت، فخاف علماء الإسلام على السنة النبوية، فتسابقوا إلى من بقي من الصحابة -رضي الله عنهم- يسمعون منهم أحاديث النبي-ﷺ- ويستفتونهم، وسارعوا إلى ما في أيدي الصحابة من صحف ينهلون منها[110].

---

(97) ابن عدي: الكامل، ج1 / ص91.
(98) ينظر: المازري: إيضاح المحصول، ص469.
(99) ينظر: عمر بن حسن فلاتة: الوضع في الحديث، ج3 / ص334.
(100) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب: في أن الإسناد من الدين، رقم (27)، ج1/ص12.
(101) ابن رجب: شرح علل الترمذي، ج1 / ص367.
(102) أخرجه مسلم في مقدمة صحيح، باب: أن الإسناد من الدي، رقم (33)، ج1 / ص12.
(103) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب: أن الإسناد من الدين، رقم (32)، ج 1/ ص 12.
(104) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب: أن الإسناد من الدين، رقم(26)، ج1 / ص11.
(105) ينظر: ابن حجر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص111، واللكنوي: والآثار المرفوعة، ص21.
(106) المزي: تهذيب الكمال، ج1/ ص384، والذهبي: وميزان الاعتدال، ج1 / ص115.
(107) ينظر: السِّباعي: السنة ومكانته في التشريع الإسلامي، ص92.
(108) ينظر: ابن عبد البر: التمهيد، ج1 / ص47، والنووي: شرح صحيح مسلم، ج1/ ص124.
(109) من أهم الكتب التي ألفت في هذا الخصوص: (التاريخ الكبير) للبخاري، و(الضعفاء والمتروكون) للنسائي، و(الضعفاء) للعُقَيْلي، و(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، و(المجروحين) لابن حبان، و(الكامل في ضعفاء الرجال): لابن عَدِي، و(الضعفاء والمتروكون) للدارقطني، وغيرها.
(110) ينظر: الشقاري: الآثار السيئة للوضع في الحديث النبوي، ص20.

ومن أول الكتب التي أشتهر بجمع الحديث الصحيح (موطأ) الإمام مالك الذي يقول عنه عبدالرحمن بن مهدى: "ما نعرف كتاباً في الإسلام بعد كتاب الله –عزَّ وجلَّ- أصح من موطأ مالك"[111].

وقال الشافعي: "ما بعد كتاب الله تعالى أصح من موطأ مالك"[112]. لكن الموطأ لا يخلو من أقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، وآراء مؤلفه، كذلك يوجد فيه الحديث الصحيح والحسن والضعيف، فهذا الحكم من عبد الرحمن بن مهدي والشافعي قبل أن يوجد (الصحيحان)، فإن الناس صنفت الكتب في حديث رسول الله - ﷺ- قبل البخاري ومسلم، فكان (الموطأ) أصح تلك الكتب حديثاً، مقارن بما زامنه إلى عهد الشافعي، فلما أُلِّف (الصحيحان) لم تبق تلك الدعوى صحيحة، خصوصاً وأن مالكاً رحمه الله ضمن كتابه الأحاديث والآثار ورأي نفسه، كما وقع في أسانيد أحاديثه المتصل والمرسل والمنقطع والبلاغات، فلم يجرد الحديث الصحيح المتصل[113]. ثم جاء من أفرد (الصحيح) في مصنف كالبخاري، ومسلم في كتابيهما المشهورين، وجردا كتابيهما من الأحاديث الضعيفة، ومن بعدهما ابن خزيمة، وابن حبان وغيرهما، ولكن كتابيهما لم يبلغا مبلغ كتابي البخاري ومسلم[114].

6- تأليف الكتب في الوضاعين وأحاديثهم:

بذل العلماء جهوداً عظيمة في مقاومة الوضع، كل ذلك من أجل حفظ حديث رسول الله - ﷺ- وتخليصه من الوضع، لكن العلماء رأوا أن كثيراً من هذه الجهود التي بذلت في مقاومة الوضع لا تتجاوز عصر الأئمة النقاد، لكن "لما كان حديث رسول الله- ﷺ- باقٍ بقاء الأمة الإسلامية يحتاج إليه في كل عصرٍ وحين، فقد عمد بعض أئمة الحديث وجهابذة النقد إلى شيءٍ يبقي هذه الجهود ما بقي الحديث، يكشف أحوال هؤلاء الكذابين، ويبين زيف جماعة الوضاعين مدى الدهر، وذلك بتأليف الكتب التي تفردت بذكرهم دون غيرهم من الرواة ليبقى أمرهم بيناً لدى العامة قبل الخاصة"[115].

ولم يكتفِ العلماء بذكر الوضاعين في كتب خاصة بهم، بل جمعوا أكاذيبهم ودونوها في كتب خاصة بالأحاديث المصنوعة المختلقة، والقصد من تأليف هذه المصنفات كي يجتنب المسلمون هذه الأحاديث الموضوعة، ويحذروا من أضرار وآفاتها.

واختلفت طرائق العلماء في تأليف الكتب التي ذكرت الوضاعين وأحاديثهم الموضوعة، فألف بعض العلماء كتباً خصصها للضعفاء والمتروكين، وأدرجوا الوضاعين في هذه الكتب[116]، كما أفرد بعضهم الوضاعين في مؤلفات خاصة، وأفرد آخرون الأحاديث الموضوعة في مؤلفات خاصة[117]. الكتب المؤلفة في الوضاعين: كان علماء الحديث المتقدمين، يوردون الرواة الوضاعين، ضمن الكتب التي ألفت في الرواة الضعفاء، أو الضعفاء والمتروكين، أو الجرح والتعديل، أو التاريخ، ولم يوثر عنهم أنهم أفردوا مصنفات خاصة ذكروا فيها الوضاعين من رواة الحديث، لكن من المتأخرين من أفرد الوضاعين بالتصنيف في كتاب مستقل، منهم:

1- الحافظ السليماني[118](ت: 404هـ)، وهو أول من أفرد الوضاعين بكتاب خاص[119] يدل على هذا ذكر الإمام الذهبي والحافظ ابن حجر بعض الرواة الذين رموا بالوضع في كتابيهما، وقالا: ذكره السليماني في عداد من يضع الحديث، أو فيمن عرف بوضع الحديث[120].

2- الحافظ إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي[121](ت:841)، صنف كتاباً بعنوان: (الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث)[122].

3- الحافظ جلال الدين السيوطي (ت: 911ه)، صنف كتاباً بعنوان: (اللمع في أسماء من وضع)[123].

والغاية من جمع هذه الكتب كشف الوضاعين، والحد من الوضع في حديث رسول الله-ﷺ-.

7- مضاعفة النشاط العلمي: وذلك من خلال المسارعة إلى من بقي من الصحابة- رضي الله عنهم - يحفظون عنه حديث رسول الله - ﷺ - ، ويرحلون إلى من لم يكن بين أيديهم من الصحابة ليسمعوا منه الحديث[124]، قال أبو العالية: ((كنا نسمع الرواية بالبصرة، عن أصحاب رسول الله - ﷺ -، فلم نَرْضَ حتى ركبنا إلى المدينة، فسمعناها من أفواههم))[125]، وقال سعيد بن المسيب: ((إن كنت لأسير ثلاثاً في الحديث الواحد))[126]، وهناك جهود أخرى بذلها العلماء لمقاومة الوضع، ومحاربة للوضاعين[127].

---

(111) ابن حبان: المجروحين، ج1 / ص42، والذهبي: سير أعلام النبلاء، ج17 / ص212.
(112) ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ج1 / ص25.
(113) ينظر: الجديع: تحرير علوم الحديث، ج2/ ص836.
(114) ينظر: ابن رجب: شرح علل الترمذي، ج1 / ص120.
(115) ينظر: عمر حسن فلاتة : الوضع في الحديث، ج1 / ص482 .
(116) من ذلك: (الضعفاء) للبخار، و(الضعفاء والمتروكون) للنسائي، و(الضعفاء) للعقيلي، و(الكامل في ضعفاء الرجال) لابن عدي، و(الضعفاء والمتروكون) للدارقطني، و(الضعفاء والمتروكون)لابن الجوزي، و وغيرها.
(117) ذكرت هذه الكتب في: مصادر الحديث الموضوع ص5-6.
(118) هو الامام الحافظ، المحدث، أبو الفضل أحمد بن علي البخاري، صاحب التصانيف الكبار، لم يكن له نظير في زمانه إسناداً وحفظاً ودراية وإتقاناً. ينظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج17 / ص200، والسيوطي: طبقات الحفاظ، ص 409 .
(119) ولم يصلنا شيء من مؤلفات الحافظ السليماني.
(120) ينظر: الذهبي: ميزان الاعتدال، ج2 / ص66، وابن حجر: لسان الميزان، ج9 / ص190.
(121) الإمام الحافظ أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل المعروف بـ "سبط ابن العجمي"، عالم بالحديث ورجاله، من كبار الشافعية. أصله من طرابلس الشام، ومولده ووفاته في حلب، من كتبه: (نقد النقصان في معيار الميزان) و (التبيين لأسماء المدلسين)، (ت: 841ه). ينظر: الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص81، والزركلي، ج1 / ص65.
(122) وهو مطبوع، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت.
(123) ذكره السيوطي في كتابه(حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة) ولم يصلنا شيء منه مطبوعاً.
(124) ينظر: الخطيب، محمد عجاج: السنة قبل التدوين، ص226، والشقاري: الآثار السيئة للوضع، ص114.
(125) الدارمي في (السنن)، ج1 / ص149 .
(126) الرامهرمزي: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص 223.

المطلب الثاني: أسباب كشف المحدثين للوضاعين وبيان حالهم. إن علماء الحديث ونقاده قد تتبعوا رواة الأحاديث، ودرسوا حياتهم وتاريخهم وسيرهم[128]، فأظهروا حال هؤلاء الرواة الكذابين، وكشفوا أمرهم، وفضحوهم وشهروا بهم.

وممن عرف عنهم نقد الرواة وتتبعهم وكشف حالهم جماعة من كبار أئمة الحديث ونقاده، منهم: الثوري، وشعبة، ومالك بن أنس، وابن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وابن المبارك، وعبدالرحمن بن مهدي، والشافعي، وأحمد، وابن معين، وأبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي، والبخاري، والنسائي، والدارقطني، وابن حبان وغيرهم.

قال يحيى بن سعيد القطان: ((سألت سفيان الثوري، وشعبة، ومالكاً، وابن عيينة عن الرجل لا يكون ثبتاً في الحديث، فيأتيني الرجل فيسألني عنه؟ قالوا: أخبر عنه أنه ليس بثبت))[129].

هكذا كان المحدثون حريصون على نقد الرواة الكذبة، وكشف حالهم، وفضحهم مقاومة للوضع، ومحاربة للوضاعين الكذبة على رسول الله-ﷺ-، ومن أهم الأسباب:

1- إن نقد الرواة، وكشف أمرهم، ضرورة دينية، صيانة للشريعة المكرمة من كذب الكذابين ونصيحة لله – تعالى – ولرسوله-ﷺ-، وللمسلمين، وليس من الغيبة، بل هو واجب ديني بالاتفاق، للضرورة الداعية إليه.

قال عبد الرحمن بن مهدي: سألت شعبة، وابن المبارك، والثوري، ومالك بن أنس عن الرجل يتهم بالكذب، فقالوا: "انشره فإنه دين"[130].

وقال الدارقطني: "فإن توهم متوهم أن التكلم فيمن روى حديثاً مردوداً غيبة له، يقال له: ليس هذا كما توهمت، وذلك أن إجماع أهل العلم على أن هذا واجب، صيانة للدين ونصيحة للمسلمين"[131].

وقال النووي: "اعلم أن جرح الرواة جائز، بل واجب بالاتفاق، للضرورة الداعية إليه، لصيانة الشريعة المكرمة، وليس هو من الغيبة المحرمة، بل هو من النصيحة لله –تعالى–، ولرسوله، والمسلمين"[132].

2- أن يعرف الناس حديث الوضاعين والكذابين، وحتى يَعْرِفوا الصحيح من السقيم من حديث رسول الله-ﷺ-.

قال محمد بن بندار الجرجاني[133]: قلت لأحمد بن حنبل: "إنه ليشتد عليَّ أن أقول فلان ضعيف، وفلان كذَّاب، فقال: "إذا سَكَتَّ أنت، وسَكَتُّ أنا، فمتى يَعْرِف الجاهل الصحيح من السقيم!"[134].

3- زجر الوضاعين وحملهم على الكف عن الوضع، وترك الكذب على رسول الله-ﷺ-، والتوبة إلى الله -عزَّ وجل-، وقد تقدم ورود الوعيد الشديد في حق من كذب على رسول-ﷺ- متعمداً في الصحيحين[135].

4- كان غرض المحدثين من جرح الوضاعين ووصفهم بالوضع، الوصول إلى الأحاديث الثابتة وحفظها، ورد الأحاديث الموضوعة؛ لأن السنة المطهرة هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، فوجب الحفاظ عليها صافية نقية من الأحاديث المردودة.

5- الوضاعون يفسدون الدين من الداخل، فهم شر على الدين ممن يحاولون إفساده من الخارج، قال أبو الفضل الهمداني[136]: "مبتدعة الإسلام والواضعون للأحاديث أشد من الملحدين؛ لأن الملحدين قصدوا إفساد الدين من خارج، وهؤلاء قصدوا إفساده من داخل، فهم كأهل بلد سعوا في إفساد أحواله، والملحدون كالحاضرين من خارج، فالدخلاء يفتحون الحصن فهو شر على الإسلام من غير الملابسين له"[137]، فكان لزاماً على أهل العلم وصف الوضاعين بالوضع وبيان حالهم.

6- أنه لا يحل لأحد من أهل العلم يعلم أن ذلك الراوي وضَّاع كذَّاب ثم يسكت عنه؛ لأن في ذلك ضرر على الدين وعلى الأمة الإسلامية، بل يجب على العالم أن يبين حاله دفاعاً على الشريعة الإسلامية، قال عبد الرحمن بن مهدي: "مررت مع سفيان الثوري برجل، فقال: "كذَّاب، والله، لولا أنه لا يحل لي أن أسكت لسكت"[138].

وقال الشافعي: "إذا علم الرجل من محدث الكذب لم يسعه السكوت عليه، ولا يكون ذلك غيبة؛ فإن مَثَلَ العلماء كَالنُّقَّادِ، فلا يسع الناقد في دينه أن لا يبين الزُّيُوفَ من غيرها"[139].

الخاتمة: أحمد الله أولاً وآخراً على تمام هذا البحث، وفي ختام البحث ظهر لي العديد من النتائج والتوصيات أسطرها على النحو التالي:

أولاً: أهم النتائج:

(127) ينظر: الخطيب، محمد عجاج: السنة قبل التدوين، ص226، والشقاري: الآثار السيئة للوضع، ص114.
(128) ينظر: السباعي: السنة ومكانته في التشريع الإسلامي، ص92.
(129) أخرجه مسلم في مقدمة صحيح، باب: الكشف عن معايب رواة الحديث ونقلة الأخبار، رقم(38)، ج1 / ص13،.
(130) ابن عبد البر: التمهيد، ج1 / ص47.
(131) الملأ علي القاري: الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، ص48.
(132) النووي: شرح صحيح مسلم، ج1 / ص124.
(133) هو محمد بن بندار السباك الجرجاني أبو بكر، هو أحد من روى عن الإمام أحمد. ينظر: ابن حبان: الثقات، ج9/ ص138، والجرجاني: تاريخ جرجان، ص378، وابن مفلح: المقصد الأرشد، ج2 / ص383.
(134) الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج4/ ص362.
(135) سبق تخرجه ص9.
(136) عبد الملك بن إبراهيم أبو الفضل الهمداني الفرضي، كان إماماً عالماً ورعاً زاهداً، وكان واحد عصره في الفرائض، ت: 487ه. ينظر: ابن الملقن: العقد المذهب، ص91، والذهبي: تاريخ الإسلام، ج33 / ص303.
(137) ابن الجوزي: الموضوعات، ج1 / ص51.
(138) الجوزقاني: الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، ج1/ ص132.
(139) المصدر السابق.

1- أن الأمة الإسلامية قد عُنِيَت بصيانة الحديث النبوي منذ أول عهدها، وأن العلماء لم يدخروا جهداً في سبيل هذا الأمر، وأن الهدف الجليل من علوم الحديث، هو صيانة الحديث النبوي الذي هو أعظم المصادر الإسلامية بعد كتاب الله تعالى، وحفظ السنة النبوية صافية نقية من رواية الضعفاء والوضاعين.

2- ظهر جلياً أن علماءنا كان لهم مسالك وطرائق مختلفة لمقاومة الوضع، بقصد الحد من الوضع في الحديث، وانتشاره.

3- علم الجرح والتعديل من أهم علوم الحديث؛ إذ به يميز الرواة الثقات من الضعفاء من الوضاعين، فهو العمدة في قبول الحديث ورده.

4- الحذر من تحديث الناس بالأحاديث الموضوعة؛ لما لها من الأثر السيء على الأمة الإسلامية في عبادتهم ومعاملتهم وفي شؤونهم كلها.

ثانياً: أهم التوصيات:

1- الاهتمام بنشر الأحاديث الصحيحة ونشرها بين المسلمين لما للسنة من مكانة عظيمة في هذا الدين، فإنها المفسرة للقرآن الكريم، والمبينة له، وتحذيرهم من الأحاديث الموضوعة المكذوبة على رسول الله -ﷺ- ونشرها بين المسلمين لما لها من الأثر السيء في حياة الأمة.

2- إحياء رسالة المسجد والجامعة من حيث كونهما المنبع الأول الحاضن لعلوم الكتاب والسنة، ومنبت تربية الأجيال، وزيادة العناية بالسنة النبوية الصحيحة في جميع مراحل التعليم المختلفة، والاهتمام بتوجيهات السنة الكريمة في الحفاظ على مقوّمات حياة الفرد والمجتمع الدينية والدنيوية المتنوعة.

3- زيادة الاهتمام بالدراسات المتعلقة بالسنة النبوية الصحيحة في قسم الدراسات الإسلامية في الجامعة، وتوجيه طلاب الدراسات العليا توجيهاً مناسباً يحقق الفائدة العلمية والعملية للمجتمع.

المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم.
2- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس: علل الحديث، تحقيق: فريق من الباحثين. الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م.
3- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد: الجرح والتعديل: الناشر: دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن-الهند- الطبعة الاولى، 1271هـ - 1952م.
4- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد: الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، - لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1997م.
5- ابن الأثير، المبارك بن محمد: النهاية في غريب الحديث، تحقيق: طاهر أحمد، وغيره. الناشر: المكتبة العلمية – بيروت-، 1399هـ - 1979م.
6- ابن الجوزي عبدالرحمن بن علي بن محمد: كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي حسين البواب، الناشر: دار النشر، دار الوطن – الرياض، 1418هـ - 1997م.
7- ابن الجوزي: عبدالرحمن بن علي بن محمد: الموضوعات، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان. الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1386هـ – 1966م.
8- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي: الضعفاء والمتروكين، تحقيق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، 1406ه.
9- ابن الصلاح، أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرُزُوْرِيُّ: معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر- بيروت، 1406هـ - 1986م.
10-ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، الناشر: دار بن كثير- دمشق، 1406هـ.
11-ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد: المنار المنيف في الصحيح والضعيف، المحقق: عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، 1403هـ.
12-ابن الملقن، أبو حفص عمر بن علي بن أحمد: العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، المحقق: أيمن نصر الأزهري، وسيد مهني، الناشر: دار الكتب العلمية، - بيروت – لبنان، الطبعة الأولي، 1417هـ - 1997م.
13-ابن الملقن، أبو حفص عمر بن علي بن أحمد: المقنع في علوم الحديث، تحقيق: عبد الله الجديع، الناشر: دار فواز للنشر- السعودية، الطبعة الأولى، 1413هـ.
14-ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم: مجموع الفتاوى، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، الناشر: دار الوفاء، الطبعة الثالثة، 1426هـ - 2005م.
15-ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستى: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود ابراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، 1396ه.
16-ابن حبان، محمد بن حبان: الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، الناشر: دار الفكر، الطبعة الأولى، 1395هـ - 1975م.
17-ابن حجر أبو الفضل علي بن أحمد بن محمد: التلخيص الحبير، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1989م.
18-ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي: لسان الميزان، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الاسلامية، وتحقيق: دائرة المعرف النظامية- الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت، الطبعة الثالثة، 1406هـ - 1986م.
19-ابن حجر، أبو الفضل علي بن أحمد بن محمد : تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوَّامة، الناشر: دار الرشيد- حلب، الطبعة الأولى، 1406هـ.
20-ابن حجر، أبو الفضل علي بن أحمد بن محمد: فتح الباري، تحقيق: عبد العزيز بن باز، الناشر: دار الفكر، بيروت- لبنان، 1416ه- 1996م.
21-ابن حجر، أبو الفضل علي بن أحمد بن محمد: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، المحقق: عبد الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى، 1422هـ.

22-ابن حزم، علي بن أحمد: الفصل في الملل والأهواء والنحل، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.
23-ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد: شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم، دار النشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، 1421هـ - 2001م.
24-ابن زبر، أبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، المحقق: د. عبد الله أحمد سليمان الحمد، الناشر: دار العاصمة – الرياض، الطبعة الأولى، 1410ه.
25-ابن سيده، علي بن إسماعيل: المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
26-ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله النمري: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد ومحمد عبد الكبير، بدون طبع، الناشر: السوادي- جده، 1387هـ - 1967م.
27-ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني: الكامل في ضعفاء الرجال، الناشر: دار الفكر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1404هـ - 1984م.
28-ابن عراق، علي بن محمد بن علي: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، المحقق: عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 1981م.
29-ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير: اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث، تحقيق: أحمد شاكر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1408ه.
30-ابن مفلح، إبراهيم بن محمد: المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، تحقيق: عبد الرحمن ابن العثيمين، الناشر: مكتبة الرشد، - الرياض–، الطبعة الأولى، 1410هـ- 1990م.
31-ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، بدون تاريخ، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
32-إحسان إلهي ظهير الباكستاني: التَّصوُّفُ المنشَأ وَالمصادر، الناشر: إدارة ترجمان السنة، لاهور – باكستان، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.
33-أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: الدارس السلفية، بومباي، الهند، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.
34-أحمد بن محمد بن حنبل: المسند، المحقق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2001م.
35-الأزهري، محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض، دار النشر: دار إحياء التراث العربي. بيروت. الطبعة: الأولى،2001م.
36-الألباني، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، الناشر: دار المعارف، الرياض– السعودية. الطبعة: الأولى، 1412هـ - 1992م.
37-البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم: التاريخ الكبير، تحقق: السيد هاشم الندوي وآخرون، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن.
38-البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم: صحيح البخاري، حسب ترقيم فتح الباري، الناشر: دار الشعب – القاهرة، الطبعة الأولى، 1407هـ – 1987م.
39-الجرجاني، أبو القاسم حمزة بن يوسف تاريخ جرجان، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: عالم الكتب – بيروت-، الطبعة الرابعة، 1407هـ - 1987م.
40-الجوزقاني، الحسين بن إبراهيم: الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الناشر: مؤسسة دار الدعوة الخيرية، الهند، الطبعة الرابعة، 1422هـ - 2002م.
41-الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبدالله: المدخل إلى كتاب الإكليل، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم، الناشر: دار الدعوة، الاسكندرية.
42-الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض.
43-الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر: الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.
44-الخطيب، محمد عجاج: السنة قبل التدوين، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة،1400هـ-1980م.
45-الدارقطني، علي بن عمر: الضعفاء والمتروكون، تحقيق: عبد الرحيم محمد، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، الطبعة العدد 59، 1403هـ.
46-الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمر، الناشر: دار الكتاب العربي، لبنان- بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ - 1987م.
47-الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تعليق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الاسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1992م.
48-الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان: سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1405هـ- 1985م.
49-الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، بدون طبع، بدون تاريخ، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت– لبنان.
50-الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان: الموقظة في علم مصطلح الحديث، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية، 1412هـ.

51-الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق: محمد عجاج، الناشر: دار الفكر–بيروت-، الطبعة الثالثة، 1404ه.
52-السِّباعي، مصطفى بن حسني: السنة ومكانته في التشريع الإسلامي، الناشر: المكتب الإسلامي، دمشق – سوريا، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، 1402هـ - 1982م.
53-السخاوي، محمد بن عبد الرحمن: فتح المغيث شرح ألفية الحديث، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ.
54-السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر: تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، تحقيق: محمد الصباغ، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، 1394هـ - 1974م.
55-السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: رامز خالد، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، الطبعة الأولى، 1431هـ-2010م.
56-السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
57-السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، الطبعة الأولى، 1387هـ - 1967م.
58-السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: طبقات الحفاظ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت-، الطبعة: الأولى، 1403ه.
59-الشقاري، د. عبد الله بن ناصر: الآثار السيئة للوضع في الحديث، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة العدد120، 1423هـ - 2003م.
60-الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم: الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1404ه.
61-الشوكاني، محمد بن علي بن محمد: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق: المعلمي، الناشر: المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثالثة، 1407.
62-صديق حسن خان القنوجي: الحطة في ذكر الصحاح الستة، دار النشر: دار الكتب التعليمية – بيروت-، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.
63-الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: صلاح بن محمد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ-1997م.
64-العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى: الضعفاء، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ - 1984م.
65-عمر بن حسن فلاتة: الوضع في الحديث، مكتبة الغزالي، 1401هـ- 1981م.
66-الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة، 1426 هـ - 2005م.
67-القاري، علي بن محمد بن سلطان: الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، تحقيق: محمد الصباغ، الناشر: دار الأمانة -مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، 1391هـ - 1971م.
68-القاسمي، حمد جمال الدين بن محمد: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان.
69-الكتاني، محمد بن جعفر: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، دار النشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1986م-1406هـ.
70-اللكنوي، محمد بن عبد الحي: الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.
71-المازري، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر: إيضاح المحصول إيضاح المحصول من برهان الأصول، المحقق: د. عمار الطالبي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى.
72-محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي: قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية، 1408ه.
73-محمد بن محمد أبو زهو: الحديث والمحدثون، الناشر: دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1378هـ.
74-مرتضى الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
75-المزي، يوسف بن عبدالرحمن: تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى،1400هـ - 1980م.
76-مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، الناشر: دار الجيل بيروت، دار الأفاق الجديدة - بيروت.
77-النسائي، أحمد بن شعيب الضعفاء والمتروكين، تحقيق: بوران الضناوي، وكمال الحوت، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، الطبعة، الأولى، 1405هـ - 1985م.
78-نور الدين محمد عتر الحلبي: منهج النقد في علوم الحديث، الناشر: دار الفكر -دمشق-سورية، الطبعة الثالثة، 1418هـ -1997م.
79-النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري: شرح صحيح مسلم، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة، الثانية، 1392هـ.

Fabrication in Hadith: Its Causes, Rulings, and the Methods of Hadith Scholars in Confronting It

Abdulfattah Mohammed Abdullah Obadi[1] **Ahmed Saeed Abdullah Al-Mqshash**[2]

Abstract: Fabrication in Prophetic Hadith is one of the afflictions that has plagued the Islamic Ummah, with its widespread harm compelling scholars to stand against it. A fabricated (Mawḍūʿ) hadith is one that is invented and falsely attributed, and the methods of fabrication vary depending on the motives behind it. Thus, Hadith scholars have authored books compiling forged narrations falsely ascribed to the Messenger of Allah (peace and blessings be upon him).

The fabricators are numerous, with differing objectives behind their forgery and lies against the Messenger of Allah (peace and blessings be upon him). Some fabricated hadiths to corrupt the Shariah, others out of fanaticism, and some with the intention of drawing closer to Allah-among other reasons. There are various methods for identifying fabricators, which Hadith scholars have detailed in their works. Scholars unanimously agree on the prohibition of fabricating hadith, as well as narrating it, and they have set conditions for the permissibility of its transmission. A fabricator is a sinful transgressor, guilty of a major sin-unless they deem the forbidden permissible or the permissible forbidden, in which case they commit disbelief. It is also impermissible to act upon a fabricated hadith.

Thus, Allah-the Almighty-has appointed Hadith scholars and critics for this Ummah, who have confronted fabrication and its perpetrators; they expose their condition and exert tremendous efforts to preserve the hadith of the Messenger of Allah (peace and blessings be upon him). They also employed various methods to counter and resist fabrication in order to limit its spread. Exposing fabricators is a religious necessity-to safeguard the noble Shariah from the lies of deceivers, as an act of sincerity to Allah, His Messenger (peace and blessings be upon him), and the Muslims. This does not constitute backbiting, as fabricators are a grave harm to the religion, corrupting it from within. Therefore, it is not permissible for any knowledgeable person to remain silent upon knowing a fabricator.

All praise is due to Allah, Lord of the worlds, and may peace and blessings be upon the Prophet sent as a mercy to all creation.

Keywords: Fabrication in Hadith, its causes, its rulings, confronting it.